

کتابخانه اصفیه سرکار عالی حیدر آباد دکن
۲۰۳۶۵

الف ۲۰
۲۲۲۲۵

۲۴ اردی بهشت ۱۳۰۳

تاریخ دخول
نسخه الاخبار فی احوال سید برار

نام کتاب
فن کتاب

۱۲۴۱
نمبر کتاب فن مذکور

۲۰۳۶۵	واحد منبر
۱۱	فرد منبر
۱۱	کتاب منبر
۱۱	۱۱

وَمِنْ بَيْنِهِمْ سَلُّ عَلَى اللَّهِ فُضُولُهُ

المنتهى بعد عالم الغيوب الاسرار اسرار العيوب الاسرار السارة والبراهين المقبولة في حضرة رسول الله محمد

تصنيف مقدم فقهما الكبار الامام عليا الرازي في الامور الحلال والحرام في ايام القرام

المطبع في دار المطبوعات بمصر
في سنة ١٣٨٨ هـ الموافق ١٩٦٨ م

٢٥ ص ٢٠	٢٠
٢٠	٢٠
٢٠	٢٠
٢٠	٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

والله ما لي احمد على ان دلنا الى الصراط السوي وقد شهدنا له الله الا هو وحده ولا شريك له القادر القوي + ومحمد شامعي بالانبياء
المستقوي + وارشدنا الى الدين الحق فشهدنا له قائم الرسل والنبين + واكرم الاولين والاخرين + وادان لادبنا لادبنا الاحقر
الاحقر عليه وعلى آله وصحبه في كل بكرة وشي + اما بعد فيقول من لا صنعت له الاكسب الخبيثات + فبيع السيدات + الملكني
يا بني الحسنات + محمد المبرور بعد محمد الحق المستقوي + انما يرى الحق في ابن مولانا عبد الحليم + اودعه السدي حنة النعم + فهو بها ابريسا
بجنته الاخيار في احيا سنة سيد الابرار ومليته باحيا سنة في ما يتعلق بالسنة
مرتبة على اصول ثلثة وقائمة الاصل الاول في الاختيار الواردة في الاقتدار بالخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة واقتنا في
عبارات اصحابنا الواقعة في تعريف السنة مع ما لها وما عليها والتمثل في حكم ترك السنة الموكدة والتمن في ما يتعلق بالزاد
بعثني على تاليقها من الناس يقولون على الحقيقة ما لم يقولوا به فيقولون ان السنة الموكدة عندهم ما واطب عليه النبي صلى الله
عليه وعلى آله وسلم فقط واما ما واطب عليه الخلفاء الراشدين فليس سنة بل هو مندوب عندهم وغير محرم عليه ان ما زاد على
كلمات في الزاد من مندوب لانه لم يواظب عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكل هذا لا فائدة لهم لعدم الاطلاع
لأنهم لم يسمعوا هذا لا واثبت الحقيقة تمل على الزام سنة الخلفاء + ووجب الاقتدار بها قبل ان يوزن ذلك
رذ في ذلك ان الله الشفي من شيوخ الجبل في هذا الزمان وبقوم النجى والفضال والطفان فليكن من لافقه لافقيه
ويجوز ان علمه ان ينفذ الناس جوابهم ففقدوا منهم جهلهم فتعجبوا ففقدوا اصلوا عن سبل السوار وما انما شاع في الزاد
معتقما يوجب السلو الاصل الاقل في ذكر الاما واثبت الواردة في السيرة النبوية الا يستند به في الصحابة اعلم انه قد وردت
اختيار عديدة فاما شيرة تدل على ان الاقتدار بالصحابة في اقوالهم وافعالهم واثبتهم من ان الاستدلال بهم بهم كونهما
بدي واحد منهم من غير ان يجمع عليهم كعلم لاسب الخلفاء الاربعة فان السنة تدل بهم والاستدلال بسيرة محمد كماله سنن النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم فممنها ما رواه المسلمون حنا جودنا منه حسن قال انفسه لربنا في القاصد السنة

اخرهم اخرج من حديث ابن مسعود بن قوله **وكذا اخرج الزهري والطبراني** وابن جرير في حديثه ابن مسعود بن
 عند النبي صلى الله عليه وسلم في الاعتقاد من وجوه اخر من ابن مسعود انتهى كلامه **وقال** لا يستعملون في المجلس الا من عشرين كتابا جالس
 الا براد فان قيل فاعتادوا كغير الناس ان لا يتدلوا على عدم كبره ما اعتادوه من النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما راوه المسلمون
 حسنا فهو عندنا حسن ما راوه المسلمون في حجة فوجده عندنا صحيح **ولم يصح** هذا الاستدلال منهم ام لا يصح فاجاب على ما ذكره من ان
 ان هذا الاستدلال لا يصح والمحذرت حجة عليهم لا لهم لانه بعض حديث موقوف على ابن مسعود واداه احمد واليزار والطبراني والكلبي
 وابو نعيم كلهم ان الله تعالى نظر في حلوب العباد فاختار محمد افضله برسالة ثم نظر في قلوب العباد فاختار له اصحابا فاجعلهم اعضاء
 ومنه ووزر رار فيه فاداه المسلمون حسنا فهو عندنا حسن ما راوه المسلمون في حجة فوجده عندنا صحيح **ولا شك** ان الامام في المسلمين
 ليس بطلق المجلس لان الحجة في شئ يكون مخالفا لقوله عليه الصلوة والسلام متفق في حق علي بن ابي طالب وسيد في حقته كغيره في النار لا
 واحدة لان كلام من فرق الامامة سلمى يرى فيه جونا فليعلم ان لا يكون فرقته منها في النار وكذا بعض المسلمين يرى في حجة
 وبعضهم يرى فيها فيلزم ان الامامة تكون من النبي صلى الله عليه وسلم لا من بعده والمجود ما ذكره في قوله فاختار له اصحابا فيكون المراد بالمسلمين
 الصالحين فقط او لا يستغرق حصة اهل المجلس فيكون المسلمون اهل الاجتهاد والذين هم الكاملون في صفته الاسلام صرحه المطلق
 الى الكمال لان المطلق عند عدم القرينة يعرف الى القدر الكمال وهو المجهول فيكون المعنى ما راوه الصحابة او اهل الاجتهاد حسنا
 فهو عندنا حسن ما راوه اصحابه او اهل الاجتهاد جميعا فهو عندنا صحيح ويجوز ان يكون الاستدراك في حقيقة فيكون المعنى ما راوه
 جميع المسلمين حسنا فهو عندنا حسن ما راوه جميع المسلمين في حجة فوجده عندنا صحيح وما اختلف فيه فالجرح فيه لقرون الثلاثة يشهد
 بالخبر انتهى كلامه **واقول** ظهر هذه الاشتمالات الثلاثة التي ذكرنا في الامام واصحابها بالاحتمال الاول كما تامل عليه من الفاعل
 على ما راوه والاشتمالات الاخران انما يتجهان اذا كان لفظ الحديث ما راوه بدون الفاعل او ما راوه مع الفاعل بدل الفاعل كما
 هو المشهور في الجارية على استنبطهم وليس فليس قد نسب جماعة هذا الحديث منهم الامام الرازي في التفسير الكبير والشيخ العيني في شرح الهداية وغيره من مشايخ الحديث
 الى النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ما راوه وقالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما راوه المسلمون حسنا فهو عندنا حسن **لكن** قال
 ابن حجر في القواعد السادسة من المجموع الاول من الفتن الاول من كتابه الاشياء وانظاره قال العلالي لم يجهدهم فوجدهم
 شئ من كتب الحديث اصلا ولا يسنده ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وانما هو قول عبد الله بن مسعود
 سؤفا عليه اخرج احمد بن مسعود انتهى **وقال** المجموع في حاشية قال السخاوي في المقاصد الحسنة حديث ما راوه المسلمون حسنا
 رواه احمد في كتاب السنة وهو من غراره للمسندين حديث الى واصل عن ابن مسعود وهو موقوف حسن فكان العلالي وهو في نسبة
 الى السنن انتهى **واقول** هذا الاثر يدل على امور الاول ان الغرض الذي يكون على حسب الاستعداد الانساني في حجة النبي صلى الله عليه وسلم
 قوله نظر في قلوب العباد لا كما زعمه الزاعمون من التكميل لانه لا دخل للاستعداد الانساني في حجة النبي صلى الله عليه وسلم بل في حجة النبي صلى الله عليه وسلم
 في قوله تعالى والمعاوي في يدي غير الصبا وهو عندنا بقوله تعالى وربك خلق ما يشاء ويختار والثاني ان من يجهل الحقائق الانسانية
 وينتج المذهب الرافعية هو القلب فهو مفضلة اذا صحت صلح بمسند كذا وانما افسدت فسد الجسد كذا والثالث ان ما راوه اصحابه
 لا سيما الزهري والاربعة حسنا فهو عندنا حسن فيكون اختياره ارجحنا ومنه بالاحتمال ومنه ما رواه احمد وابو داود
 عن العراب بن سارية قال قال بنابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما راوه المسلمون حسنا فهو عندنا حسن **وقال** المجموع في حاشية قال السخاوي في المقاصد الحسنة حديث ما راوه المسلمون حسنا
 منه المبعوث ووجبت منه القلوب فقال قائل يا رسول الله كان هذه موطئة موطر فماذا اتعهد علينا فقال اوصيك بقدي احمد
 والشيخ والطاعة وان كان جهدا جشما فانه من عيش منكم بعد في سيرة حتى تختلفا فاكثركم فيكم البسني وستة الخلفاء راوه انفسهم في حجة
 تسلكوا بها وضعا طبعيا بالواجب واياكم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة هذا لفظ ابن داود ورواه

ملاحظ

[illegible]

[illegible]

القول الثاني ما ذكره الشيخ في شرح العقائد من استهانت بقبول عليه الصلوة والسلام وما يقوله وليه لعجب
ولا استحباب وقوله انه لا تجوز ما ان يكون تعريفاً للصلوة المستثناة من السنن العبدية والسنن الزاوية وما ان يكون تعريفاً
للسنن المؤكدة المستثناة من السنن العبدية فانه كان الاول وهو الذي ذكره صاحب الدر المختار يريد عليه السلام فانه
ثبت بقبول عليه الصلوة والسلام وليس هو واجب ولا استحباب فيصدق التعريف عليه الا ان يقال للمؤكدة ثبت المطلوب
لا ثبت المشترعية وايضا بعض السنن ثبت بالصدق فلا يصدق التعريف عليه الا ان يوجه بانه دخل في الفعل الا ان
عدم النبي عما وقع بين يديه فهو كالتفريط فلو كان الثاني يريد عليه بعض الايرادات الواردة على التعريف لكانت
القول الثالث ما ذكره في بحث الطهارة من فتح القدير وهو المشهور بين الجمهور من السنن ما واطلب عليه الرسول
صلى الله عليه وعلى آله وسلم ترك الترك لحياته وفيه رد وكذا الايرادات السابقة وقال صاحب التمهيد الفائق في بحث
من وجوه الاول انه ليس كما كان كذلك يكون مستتبلا لا بد ان يكون على وجه العبادة لما قيد به في صلاح الاحكام
ليخرج ما كان كذلك على وجه العبادة الثاني لا بد ان يقال وكانت من خصائص تلك العبادة لان عدمها لاختصاص
نيانها من ثم كان السواك مستدباً في الوضوء لعدم اختصاصها به الثالث لا بد ان يزاد واطلب عليه الخلفاء
الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وآله فذا طبقوا على سننهم المؤكدة الخلفاء عليها الرابع لا بد ان يقيدهم ترك كونه
مذكراً في التعريف لغير ترك الترك لعدم القيام المفروض وكذا انه اذا ترك لان تركه لا يعد تركاً فكذا لو كان في ان المؤكدة لا بد
ترك تعبدية الوجوب وهو مخالف لاستلزامه على مقتضى الاحتكام في العشر الاخر من رمضان بانه صلى الله عليه وآله وسلم
واطلب عليه حتى توفي اهمل كما في الصحيح في الفتح الى الجواب بانها لما اقرنت بعدم الامكان على من لم يفعل كان السنن
والا يكون ليس الوجوب واقصوه في المحاشي السعدية بانه لما لم يتكلم على التارك كان في التارك ان التارك كان تعبدية لحواله
وعدم الامكان لترك تعبدية تعليمه بانه لا يكون المراد مع تركه لحياته حقيقة او كمالاً او قولاً فثبت بان تعبدية هذا اذا لم يكن ذلك افضل
المواظب عليه ما يخصه بوجه معلوم انما اذا كان فان عدم الامكان على من لم يفعل لا يصح ان يتركه لانه يتركه بغير ان هذا
التعريف خاص بالفعلية فيخرج عنه ما ثبت بقبوله وهو من السنن الكثيرة وقد اختلفوا في ما يثبت من السنن العبدية في اعتبار الوضوء
بالنهي عن الغسل قبل الفسل ونحوه وقال بعضهم لما نهى عنه فانما سببه واطلب عليه وما السنة الا ذلك مدفوع بان ترك
احياناً ما هو في تعريفاً من فروعها التي هي ثابتة بقبوله او فعله وليس هو واجب ولا استحباب وهو تعريف لمطلقاً غير ان شرط
في المؤكدة مواظبة مع تركه وشرائط الشرط ان لا تذكر في التعريفات انتهى **واقول** الايراد الثاني من الاربعة التي
ذكرها في جردلان التعريف المذكور انما هو لفظ السنن المؤكدة لانه لا يستلزم عبادة حتى يحتاج الى التقييد المذكور فالتساؤل ان لم
يكن من سنن الوضوء لانه لفظه قطعاً الثبوت للمواظبة عليها **القول الرابع** ما نقله الزاهد في شرح مختصر القدر
عن زر بن الدين الاصولي ان السنة ما واطلب عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يترك خطا الا مرة او مرتين تعليمه ما و
تسبيلاً ولم يعرفه بخصاصه بسنن الصلوة والوضوء والادب ما فعله مرة او مرتين وفيه رد وبعض ما اسلفنا ذكره
القول الخامس ما ذكره صاحب حاشية البيان من ان السنة ما في فعله ثواب وفي تركه عتاب لا عتاب وقال ناقلة
في تركه عتاباً يستلزم النقص او ناقلة ولا عتاباً يستلزم الواجب والفرض وهذا التعريف ابدعه حاطري ورواه ابن
في البناء يسهل تحييده لاني ذكره في التعريف في نسخة السلوك شرح تحفة الملوك بانه ليس بشيء من وجوه الاول ان قوله ان
في فعله ثواب يشمل الفرض والنقل وقوله في تركه عتاب لا يخرج لان العتاب نوع من العتاب ولكن سئل ان العتاب غير العتاب
فخرجت بسنن المؤكدة التي في قوة الواجب فان في تركها عتاباً وايضاً والثاني ان تعريفه هذا يدخل فيه من غير النبي

القول الثاني

القول الثالث

القول الرابع

القول الخامس

القول السادس

القول السابع

عليه الرسول فان بينه وبين النبي اثنى عشر سنة الصحابة هذا عندنا واصحاب الشافعي يقولون سنة واحدة واذهب عليه النبي
 فلما انقضت السنة واذهب عليه الصحابة فليس سنة واحدة وعلى الصليبيون سنة واحدة وقالوا لا يكون ذلك الا في سنة واحدة
 فيكونوا اهل السنة لانها طريقة امنا لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ولقوله عليه الصلوة
 والسلام عليكم مستتبى سنة الخلفاء والراشدين انتهى وفيه ان هذا التعريف وان كان لا يرد على النقص بالتاريخ
 وسنة الخلفاء لكن يرد عليه ما يرد في هذا المطلب النبوية من خروج الاذان ونحو ذلك **القول الثامن عشر**
 استتابة الطريقة الدينية من النبي او الصحابة كما ذكره صاحب غاية البيان في التبئين شرح التتخاب المحامي حيث قال
 اعلان السنة في اللغة الطريقة حسنة كانت او سيئة يدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام من سنة حسنة فللمسلمين
 واخر من عمل بها الى يوم القيامة ومن سنة سيئة فعليه وذريته ومن عمل بها الى يوم القيامة وفي عروت الشرح سيانها
 طريقة الدين اما للرسول والصحابة حتى يقال سنة الرسول وسنة الخلفاء والراشدين ولا ينقص مطلقا سنة النبي
 خلافا للشافعي حكما ان يدل على البراءة قاطبة اذ يعاقب على تركها لانه لا يحل ما لم يكن طريقة للرسول او طريقة الصحابة
 وكل واحد من الطرفين امنا باجابتها ومنعها عن اهل السنة انتهى وفيه حجة على الفاضل والواجبات والاصحاب وغير ذلك
 تمام **القول التاسع عشر** ما ذكره ابن العمام في التجر حيث قال نعم تحفة الغزيرة التي اقرض قاطع بلزمة جواد
 ما عن سنة الطريقة الدينية من عليه الصلوة والسلام او الخلفاء والراشدين او بعضهم انتهى وفيه ما في نظامه فتذكر
 وقال بحج العلوم في شرح التجر يخفى ان يراد به من ان يكون طريقة دينية تستمر في الدين من صلى الله عليه وعلى آله
 وسلم بان باشوا اولادهم استمر الناس عليها باذنه او باذن الخلفاء انتهى **القول العشرون** ما ذكره المولى محمد ضرر
 في مرآة العصور وشخصه مرآة الأصول حيث قال الغزيرة ما شرع ابتداء غير مبنية على اعتدال العباد وان كان ابتداءه
 راجحا على تركه عند الشارع بالنص عليه وعلى دليل قمع المنع من الترك بقطعة من الاولاد فرض ومع المنع من الترك
 بظني من الاولاد وجب وان كان ابتداءه راجحا على تركه بلا منع من الترك سنة ان كان ذلك الفعل طريقة مسكوتة
 في الدين سلمها الرسول عليه الصلوة والسلام وغيره من هو علم في الدين قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليكم
 بسنتي وسنة الخلفاء والراشدين من بعدي والا افي وان كنتم طريقة مسكوتة في الدين فنفسه ويسمى تحميا ونحوه وايضا
 والسنة نوعان الاول سنة الهدى اي كل للدين وتاركها مستحق اللوم كصلوة العبد والاذان والاقامة والصلوة
 بالجماعة والسنة الرواتب لذكرها في قوله تعالى اولادهم واهل بيته واصروا قولوا اي التي قال محمد في كتاب الاذان
 تاريخه واخرى اسوة والثاني سنة الزوائد وتاركها لا يحق له اللوم كطويل اركان الصلوة وسنة النبي عليه الصلوة
 والسلام في لباسه كالبيض قيامه وقعوده وهي التي قال محمد في كتاب الادب وفيه لباسه ومطلقا اي مطلقا سنة
 بان يقال ان من السنة كذا مطلق عندنا في مثل سنة النبي عليه الصلوة والسلام وسنة غيره فلا للشافعي فانها
 عندنا مختصة بسنة الرسول انتهى خلافا وفيه ما في بعض سوابق فلا تنقل **القول الحادي والعشرون** ما في
 خزانة الرواية عن الشافعي ان السنة هي الطريقة التي سلمها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفيه انه غير جامع
 ولا مانع تمام **القول الثاني والعشرون** السنة التوكلة واذهب عليه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع الترك
 احياها كما اختاره صدر الشريعة حيث قال في شرح الوفاية فان قلت لا شك ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 واذهب عليه التيا من غسل الأعضاء ولم يرد له بدو بالشمال فينبغي ان يكون سنة تلت السنة ما واذهب عليه
 النبي مع الترك احياها فان كانت لها طلبة المذكورة على سبيل العبادة فمنس من الهدى وان كانت على سبيل العبادة فمنس

القول التاسع عشر

القول التاسع عشر

القول العشرون

القول الحادي والعشرون

القول الثاني والعشرون

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في الصلاة عليه وعلى آله وصحبه وسلم في كل صلاة من غير ان يقال كان الامام ههنا وبهنا وكان لنا نصف فقال لصفت العبد
 فيصلي عليه والامام يصلي باليمن من عرفة اذ كان يصلي مع الناس في رمضان ثم ينفرد من منزله فلا يصلي مع الناس
 ومن يصلي من غير ان يصلي في رمضان في المسجد ينفرد والامام يصلي مع من يصلي معه من غير ان يصلي معه قال رأيت الحسن
 وسلمة اذا هما يصليان في رمضان ولا يقرآن مع الناس في ذلك الا بعدت من كل صلاة قال ثبتت ذلك في رمضان
 في زمن محمد بن عبد الله بن الزبير فكان الامام يصلي بالناس في المسجد وقوم يصليون معه ثم قال في قوله الذين روي عنهم من ذلك
 كل من فضل صلوة واحدة في شهر رمضان على صلوة مع الامام وذلك هو الصواب انتهى كلام الطحاوي في هذا الباب على ان الجماعة
 في قيام رمضان ليس سنة مؤكدة قلت في كلام الطحاوي في حديثه لما ذكرنا ان سيبان الاخبار الواردة في صلوة النبي
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الليالي الثلثة بناه على ان الاجتماع غشي من ان يجتمع في ذلك بالجماعة فيكون لهم الامور
 ذلك فانه لم يخرج في الليالي الثلاثة ولم يكن له ان لا يوافق على ما يجمع ولا كما فعل من ذلك وروى ابو العباس
 انه حكى به على اداء التراويح بالجماعة فيكون ذلك سنة كيف لا وقد تأيد ذلك بما روي عن ابي العباسين وهم كانوا اربعين
 فكانوا اداء التراويح وحداني في البيوت فاضل لما فعلوا فاضلوا ولما اتينا فلان لا تتل على جماعة من حديث افضل
 صلوة للرعي في الليالي المكتوبة بجماعة من بعض ابا داود على ابي داود على ذلك وروى عنه الكسوف مع جميع غنم في المسجد
 مع انها ليست من المكتوبات فليخص ذلك بما روي التراويح ايضا ما روي في الخبر والارشاد ولما ذكره من الآثار
 فليس يتجاوز في سنة الجماعة قال لا تقول كبريتا سنة معين بل هي سنة على الكفاية كما قال في البداية السنة فيها الجماعة
 لكن على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد من اقامتها كانوا اسبغين لان اهل المسجد يروى منهم التمتع انتهى وقد
 روي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 شرح البداية قال ابو بكر الرازي المشهور من اصحابنا ان اقامتها في المساجد افضل منها في البيوت وعليها التمسك لان
 جميع الناس على اقامتها في جماعة وذكر الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء من اهل الجبل من ابي يوسف ان مكة اداء في بيته
 مع راحة سنة القنطرة وشبابها فاصلا على حكمها في المبسوط قال هو قول مالك والشافعي القديم روي عنه في
 جوامع الفقيه عن ابي يوسف وقال عيسى بن ابان واقفا مني بكبر من تهيئة قاضي مصر والقاضي عابن عبد الحكم واصحابه من
 واصحابه الى حمران شيخ الطحاوي ان الجماعة واجب وافضل وهو المشهور عند العلماء وقال صاحب المبسوط في الامسح الا ان
 انتهى لخصا وقال ابن المظفر في نسخ القدير ذكر الطحاوي من ابن عمر وعروة والقاسم وابراهم وناضع ورسالم التخلع
 عن الجماعة ومن ابي يوسف ان مكة اداء في بيته مع راحة السنة فاصلا في بيته الا ان يكون فيها كبير القدر
 لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بالصلاة في بيوتكم فان غير صلوة للرعي في بيته الا المكتوبة وجواب ان قيام رمضان شرف
 من ذلك لما تقدم من فعله عليه الصلاة والسلام وميان العذر في تركه وفعل الخلفاء والراشدين انتهى وفي السنة
 اقامتها التراويح بالجماعة ايضا سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل الجماعة صلوا في بيوتهم فقد تركوا السنة والله
 اسامى في ذلك وتختلف جمل من افراد الناس وصلى في بيته فتركه التخليص لا السنة انتهى وقال الحلبي في شرحه في
 المستمل ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء من ابي يوسف انه ان مكة اداء في بيته مع راحة سنة القنطرة فاصلا في
 بيته وكذا حكمه في المبسوط وقال هو قول مالك والشافعي في القدير روي عنه في القنطرة فاصلا في
 في فضيلة التطوع في البيت والتجواب هنا جماع الصحابة على الجماعة فيها والظاهر ان منهم من كان يصلي على ابي داود
 انه صل على ابن ابي عمير في بعض الليالي وبين العذر في تركه لانه عليه على ذلك في اشارة الى انه لا ذلك في صلوة

في قوله
 في قوله

[illegible]

ثلث عشرة ركعة من الليل ثم صلى إحدى عشرة ركعة وحرك ركعتين ثم قن من قن ووصل من الليل تسع ركعات وروى
 أبو داود ومالك وغيرهما عن زيد بن خالد الجهني أنه قال لما عرض صلوة رسول الله ليلة قال فتوسدت فالتفت فسلم
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ركعتين ثم صلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين
 وجاهد بن التقي قبلهما ثم صلى ركعتين وركعتين قبلهما ثم صلى ركعتين وركعتين قبلهما
 فذكر في ذلك ثلث عشرة ركعة وروى أبو داود ومالك وغيرهما عن عبد الله بن عباس أنه بات في منبره وروى في خالته
 قال فالتفت فسلم ثلث عشرة ركعة وروى أبو داود ومالك وغيرهما عن عبد الله بن عباس أنه بات في منبره وروى في خالته
 أو قبله الليل أو بعده الليل ثم استيقظ فجلس فسلم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين
 منها ما حسن فيه روى عنه قال عبد الله بن عباس قال فالتفت فسلم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين
 باق في الليلة فصل في ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين
 فصل في ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين
 لته وقال الترمذي البخاري والترمذي وقال من صحيح ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يركع في صلاة الليل ثلث عشرة
 ركعة من الليل تسع ركعات انتهى وروى مالك عن عمارة قال كانت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يركع في صلاة الليل بالليل
 ثلث عشرة ركعات قال الترمذي في شرح الموطأ ظاهره يخالف ما قبله من رواية أبي سلمة عنها ما كان يزيد إلى ريش
 فيحصل أنها مضافت إلى صلاة الليل تسعة العشاء ولأنه كان يصليها في بيته أو ما كان يفتح به صلاة الليل كما في صحيح مسلم
 من طريق سعيد بن هشام كان يفتيها بركعتين خفيفتين وهذا الرجح في نظري وفي صحيح البخاري عن مسروق سئل عايشة
 عن صلوة رسول الله بالليل فقالت سبعاً وتسعاً وأحدى عشرة سوى ركعتي الفجر وعزارة أن ذلك وقع منه في أوقات
 مختلفة ورواية القاسم عنها في الصحيحين قالت كان يصلي ثلث عشرة ركعة منها الوتر وركعتي الفجر حمولة على أن ذلك كان
 غالب حاله وهذا صحيح بل إن الروايات قال الترمذي في الحديث روايات عايشة على كثرة من العلماء حتى نسب بعضهم حديثها
 إلى المأخذ أب وهذا لا يخفى لو كان الراوي عنها واحداً وأخرجت عن وقت واحد والاصواب أن كل شيء ذكرته من ذلك
 محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز ذكره في فتح الباري انتهى وقال الباقى في
 شرح الموطأ وذكر بعض من لم يمتثل أن رواية عايشة اضطربت في الجمع والرضاخ وصلوة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 بالليل وقطر الصلاة في السجدة وهذا غلط من قاله فقد جمع العلماء على أنها احتضت الصلوة وأما حمولة على ذلك فالتة معروفة
 بمعاني الكلام وجوهها وأول ما يريه الأول ما خبر عن صلوة المعتادة غالباً والثاني ما خبر عن زيادة وقعت
 في بعض الأوقات انتهى فظهر من هذا كله أن حديث كان لا يريه أئمة لا يدل على نفي الزيادة مطلقاً ولو سلم
 بل هو أخبار عن حال المعتادة غالباً وأما الوجه الثالث من الوجه الذي ذكره السيوطي في محروش بأن تسمية عمر بن الخطاب
 تدل على أن عشرين ركعة مع الجماعة لم يكن في العهد النبوي ولا دلالات لها على أن عشرين ركعة هي الصلوة التي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 أكد في محروش أيضاً وأما الوجه الرابع الذي ذكره السيوطي في محروش أيضاً بأن الاختلاف في التراجم ليس لأنه
 جانب الزيادة على عشرين وإنما في جانب النقصان فلم ينفذ عن حد ذاته اختصاراً أقل منه وقوله في الوجه الخامس أن
 حد ما لنقص لم يجر الزيادة على عشرين فيه بل الملازمة لمنوعة فإن الزيادة على عشرين لا تستلزم اتفاقاً لكن لا على
 سبيل السنية بل على سبيل الطوع والذين زادوا على عشرين لم يعتقدوا سنية الزيادة بل زادوا وتطوعوا ولم يراعوا جانب
 إلى سنية الأربعين أو ست ثلاثين على أن فقه الجوهرة المشكاة إنما تنفي ثبوت تقدير النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم

[illegible]

1

2

3

4

5

